المستقبل
AL-MUSTAQBAL
المستقبل - الخميس ١٢ حزيران ٢٠٠٨ م - ٨ جمادى الآخرة ١٤٢٩ هـ

وزارتا المال والاتصالات تقرّان نظام إدارة أموال الهيئة الناظمة

أقرت وزارة الإتصالات ووزارة المال نظام إدارة أموال «الهيئة الناظمة للاتصالات»، فيما أوضحت وزارة المال ان النظام يتجاوز بحداثته وتطوره قانون المحاسبة العمومية، وأكدت انه ينسجم ويتوافق مع أحكام قانون الإتصالات رقم ٤٣١ الصادر في ٢٢ تموز (يوليوو) ٢٠٠٢، ومع المرسوم رقم ١٤٢٦٤ تاريخ ٤ آذار (مارس) ٢٠٠٥، والمتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للهيئة وتطبيقا دقيقا لأحكامه.

وقال رئيس مجلس إدارة الهيئة ومديرها التنفيذي كمال شحادة، في بيان أمس «ان النظام مثال يحتذى ويمكن للمؤسسات العامة والهيئات الرسمية الأخرى اعتماده، وأخذه في الحسبان لدى تطوير القوانين والتشريعات الموجودة حاليا في لبنان، بالنظر الى تمتعه بأفضل شروط الشفافية والفعالية والمحاسبة». وأضاف «ان المشروع يتوافق مع أهم وأحدث المعايير العالمية المعاصرة».

ورأت وزارة المال ان «نظام إدارة أموال الهيئة، ينسجم مع أحكام قانون المحاسبة العمومية في معظم أحكامه، إضافة الى انه جاء ملائما لهيكل الهيئة الإداري وللغاية من إنشائها، ويستجيب لمتطلبات ومستلزمات النشاط فيها».

وأشارت الى ان النظام جاء متطورا وحديثا لجهة:

- إعتماد قواعد المحاسبة الوطنية (التصميم المحاسبي العام) ومعايير المحاسبة في القطاع العام.
- إعتماد النظام المحاسبي على أساس الإستحقاق، مماثل لقواعد المحاسبة في القطاع الخاص.
- إعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية.
- إعتماد التقارير المالية الشهرية والسنوية.
- إعتماد البيانات المالية والمحاسبية المعتمدة في القطاعين العام والخاص في الوقت نفسه.
- إخضاع الحسابات لنظام التدقيق الداخلي والخارجي المستقل.

وقالت وزارة المال «ان النظام يتجاوز بحداثته وتطوره قانون المحاسبة العمومية»، واقترحت «تطوير هذا القانون وتحديثه ليصبح متوافقا مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراقبة على إدارة الأموال العمومية».

ولفتت الوزارة الى ان «اعتماد طريقة استدراج العروض كما هي مبينة في النظام تؤمن السرعة والمرونة والشفافية في أعمال التلزيم والتنفيذ».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"